استراتيجية مصرية

لتبني أحدث التقنيات العالمية للتحول الرقمي

وزير الاتصالات خلال إلقائه كلمة نيابة عن رئيس مجلس الوزراء بالقمة

في إطار فعاليات الدورة الرابعة من القمة العالمية للصناعة والتصنيع، المبادرة المشتركة بين كل من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، التي أقيمت نهاية شهر نوفمبر الماضي في مركز دبي للمعارض في إكسبو دبي بمشاركة أكثر من ٢٥٠ متحدثًا من مختلف أنحاء العالم.

وقد أكد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا خلال مشاركته في جلسة حول مجتمعات فائقة الذكاء ضمن فعاليات الدورة الرابعة للقمة العالمية للصناعة والتصنيع بدبي نيابة عن الدكتور مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء، أن مصر تنفذ عددا ضخما من المشروعات لبناء مجتمعات ذكية في ضوء استراتيجية مصر الرقمية التي يتم من خلالها تبني أحدث التقنيات العالمية لتحقيق التحول الي مجتمع رقمي متكامل، مشيرا إلي أنه يتم إنشاء ١٧ مدينة ذكية بالإضافة إلي العاصمة الإدارية الجديدة، حيث تدار هذه المدن بالتكنولوجيات الذكية الرقمية، ويقترن ذلك بالمشاريع التي تستهدف إتاحة الأنترنت للمواطنين من خلال ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية المعلوماتية في كل أنحاء الجمهورية.

وقد تناولت الجلسة عددا من الموضوعات منها الاستراتيجيات التي تستهدف تحسين جودة الحياة للمواطنين ارتكازا علي الحلول الرقمية، والرقمنة كوسيلة للاستدامة، بالإضافة إلي استخدام الابتكارات التكنولوجية في مواجهة التحديات الاجتماعية، وتعزيز التفاعل بين الإنسان والآلة.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أنه يتم تنفيذ مشروع ضمن مبادرة حياة كريمة لتوصيل شبكة من الألياف الضوئية وتوفير سرعات عالية للإنترنت لكل المنازل بقري مصر خلال السنوات الثلاث المقبلة بما يخدم نحو ٥٨٪ من المواطنين؛ وعلي النحو الذي يحقق نقلة نوعية داخل المجتمع من خلال توطين التكنولوجيا وإتاحة فرص لتنمية المعرفة لكل فئات المواطنين ومن ثم فتح أسواق أكبر للعمل وتوفير فرص متميزة للتدريب والتعليم.

وأكد أهمية التكامل من أجل تحقيق الإتاحة والاتصال لمواطني العالم في ضوء جهود الحكومات للعمل علي سد الفجوة الرقمية في بلادها وزيادة أعداد المستفيدين من الإنترنت والتواصل الرقمي؛ مشيرا إلي أهمية تحقيق التوازن بين تعظيم الاستفادة من تدفق البيانات الضخمة، وزيادة القيمة المضافة التي تنتجها هذه البيانات، وحماية البيانات الشخصي.

وفي هذا السياق بين المهندس ساعد محمد العوضي، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصناعة والصادرات في افتتاح أعمال القمة، إن الوقت الراهن هو الأفضل للاستثمار في القطاع الصناعي في دولة الإمارات بفضل توافر العديد من الفرص المجزية للمستثمرين، مشيرا إلي أن القطاع الصناعي في دولة الإمارات يشهد تطورات إيجابية عديدة جعلته مستعداً للمستقبل، وخصوصا فيما يتعلق بتوظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، انطلاقاً من كون الصناعة حجر الزاوية في أي خطط للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة لمساهمتها الكبيرة في القيمة المضافة للاقتصاد.

من ناحية أخري، أجمع خبراء الاستثمار في جلسة مستقبل قطاعات الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة علي أن مستقبل التنمية عالمياً يعتمد علي التكنولوجيا وتحرك الشراكات الاستراتيجية بين الدول والمؤسسات.

وأكد عمر بن سلطان العلماء وزير دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي الحاجة إلي المرونة في مواكبة واستشراف التطورات الحاصلة في مجال البيانات، لافتا إلي أن العالم اليوم يشهد تنافسية في استقطاب المواهب، والإمارات قادرة علي استقطاب أفضل المواهب من مختلف أنحاء العالم. وشدد علي أهمية الشراكات مع القطاع الخاص في تحقيق البيئة الرقمية الداعمة لمختلف قطاعات الأعمال.

وقال إن تطوير البنية التحتية والاستثمار فيها وتوفير الأطر التنظيمية الممكنة والداعمة لمختلف قطاعات الاقتصاد والتنمية أساس للاستفادة من الفرص، وكانت دولة الإمارات سبّاقة علي مستوي المنطقة في توفير بنية تحتية رقمية متكاملة لا تواكب احتياجات الحاضر وحسب، بل تستشرف متطلبات المستقبل، بما يسهل تأسيس مشاريع ناشئة مبتكرة في قطاعات الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا.

وأشار إلي أن الخمسين عاما المقبلة في دولة الإمارات، التي تحتفل بيوبيلها الذهبي هذا العام، ستشهد تعزيز مكانة الدولة كمنطلق إقليمي للمشاريع والشركات الناشئة المتميزة، حيث اختارت أكثر من ٢٠٠ جنسية دولة الإمارات وجهة للإقامة والعمل ما يتطلب تطوير اتفاقيات الشراكة التجارية بين الدول لتواكب التحول الرقمي.، ونتيجة لذلك فإن المبرمجين فيها قادرون علي تطوير خوارزميات وبرمجيات عالمية.

وقال اللورد جيرالد إدجار جريمستون وزير الدولة للاستثمار في المملكة المتحدة، إن العالم لم

يسبق له أن يكون أكثر ترابطا عبر تبادل البيانات، وقد استفاد من الجائحة في تسريع تبني التقنيات الرقمية، حيث تقدمت التجارة الإلكترونية أشواطا علي التجارة التقليدية، وهو

ولفت جريمستون إلي أن حماية البيانات أمر مهم للغاية، بالإضافة إلي ضرورة السماح لها بالتدفق بحرية، مشيرا إلي أن العلاقات الدولية القائمة علي التعاون يجب أن تكون المعيار للمرحلة المقبلة، مؤكدا أن الشراكات مع دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تتسارع للاستفادة من منافع التجارة الحرة والتحول الرقمي. وأكد جريمستون أن الاستثمار أصبح ممارسة متبادلة مستدامة تقودها التحولات الرقمية وتحركها الثورة الصناعية الجديدة التي يشهدها العالم.

من جانبها، اعتبرت روث بورات نائبة الرئيس والمدير المالي لشركة الفابيت الشركة الأم لجوجل أن دروس إدارة المخاطر خلال جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية العالمية قبلها كانت مهمة جدا لتؤكد أن البيانات والمعلومات الدقيقة هي الأساس لتجاوز أي أزمة والتعافي منها، مما يساعد الشركات اليوم علي تخطي الاضطرابات في سلاسل التوريد التي تأثرت بها قطاعات اقتصادية وصناعية بعد الجائحة، خاصة إذا ما استفادت من تكامل خدمات تحديد المواقع مع تقنيات تحليل البيانات

وأكدت بورات أن الاستخدام المسئول للبيانات والخدمات السحابية من قبل الشركات والحكومات سيحقق سرعة التعافي، ويتيح تقنيات تحليل البيانات وتخزين ومعالجة البيانات الضخمة للشركات وقطاعات الأعمال وتخفيض النفقات الناتجة عن استهلاك الطاقة والموارد، والاستعاضة عن ذلك بالحلول الرقمية والسحابية المبتكرة. وقال محمد ولد الشيخ الغزواني رئيس موريتانيا خلال افتتاح الفعاليات إن الصناعة تعد بحق قاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة، وركيزتها المحورية، بحكم إسهامها المتميز في خلق فرص العمل، وإنتاج القيمة المضافة، ورفع معدلات النمو.

وأشار إلي تضاعف حجم وتنوع إسهام القطاع الصناعي في الاقتصادات المعاصرة، علي نحو ملحوظ، في العقدين الأخيرين، بفضل ثورة التقنيات الجديدة والتحول الرقمي المتسارع، وهذا ما يعكس أهمية ووجاهة شعار قمتنا هذه: «الارتقاء بالمجتمعات: توظيف التقنيات الرقمية لتحقيق الازدهار».

وأضاف أن اقتصادات الدول النامية تتسم في الغالب، وخاصة في القارة الإفريقية، بضعف قطاعاتها الصناعية، فعلي الرغم مما تتمتع به القارة الإفريقية من عوامل جلب الاستثمار العديدة، ومن الموارد الطبيعية الهائلة، التي تعد مدخلات أساسية في الصناعة، فإنها لا تزال تكابد من أجل الإقلاع صناعيًا، كما لا تزال فيها معدلات الاستثمار، ونسب إسهام الصناعة في الناتج المحلي الداخلي الخام، جد ضئيلة، ويرجع ذلك في الأساس إلي مشاكل بنيوية تتداخل فيها هشاشة البنية التحتية، وصعوبات الوصول إلي التمويلات وانخفاض مستوي رأس المال البشري وضعف القطاع الخاص، وشدة الاعتماد علي تصدير الموارد الأولية الخام وضعف البنية التحتية الرقمية.

وقال إن الدول الإفريقية الصناعية وضعت التصنيع في صدارة أجندة ٢٠٦٣، وهي اليوم تبذل جهودا كبيرة في سبيل إقامة صناعات تحويلية متنوعة، تنافسية، وفعالة، من خلال برامج طموحة لتحسين البني التحتية الداعمة للنمو في النقل والاتصالات، وكذلك لترقية التقنيات الجديدة، وتشجيع القطاع الخاص، وخلق منطقة تبادل حر قارية، وغير ذلك من المشاريع التي تجسد الإرادة الجدية للقارة في كسب معركة النمو الصناعي، والاستفادة من التقنيات الجديدة.